

صناعة السلوك الديمقراطي في الوطن العربي: البحث في الأساليب غير التقليدية للمشاركة السياسية

أ. عمر مرزوقي

أستاذ مساعد (أ)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

إن محاولة بناء دولة مؤسسية ديمقراطية لا بد وأن تتأسس معه ثقافة سلوك ديمقراطي، ينتج من تجدد وتطور وعي الأفراد وفق عملية منهجية في جميع مجالات الحياة وميادينها، وخاصة مجال التأسيس المعرفي لمفهوم الديمقراطية من خلال عملية التنمية السياسية وما تخلقه من توجهات سياسية وسلوكية، فتتحول بذلك الديمقراطية إلى سلوك ممارس؛ بمعنى تصبح الديمقراطية ليس فقط منهجا للحكم بل وأسلوب للحياة.

Résumé:

Toute démarche visant l'établissement d'un Etat de démocratie institutionnelle doit être fondée à la culture politique intrinsèquement démocratique, ce qui résulte à la rénovation et au développement de la conscience des individus selon un processus systématique dans tous les aspects de la vie. particulièrement l'incorporation de la connaissance du concept de démocratie à travers un processus de développement politique et créée par les politiques des attitudes et des comportements, en tournant cette démocratie le comportement professionnel; sens, la démocratie n'est pas seulement un mode de gouvernance, et même un mode de vie.

مقدمة

إن طبيعة النظام السياسي الديمقراطي في المجتمع - أي مجتمع - يعبر ويعكس منظومة من القيم والمحددات الثقافية والسلوكية التي ترتبط به وتبلور عملياً الأيديولوجية الرسمية المحددة للدولة (أو نظام الحكم) في هذا السياق شهد الوطن العربي تحولات سياسية هامة شكلت نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي للدول العربية، أبرز ملامحه التحول الليبرالي الذي أسس دستورياً وقانونياً للتعددية الحزبية والديمقراطية، هذا الواقع المتحول شكل من جانب آخر تجاوزاً للشمولية والشطرية وممارستها اللاديمقراطية، الأمر الذي أفرز معه تحولات قيمية وثقافية تعتبر من أهم متطلبات البناء السياسي للنظام الديمقراطي الحديث، مما يعني أن التحول الديمقراطي يتطلب بالضرورة نسقاً ثقافياً يتبلور عملياً في أنماط السلوك والعلاقات والتفاعلات بين الدولة والمجتمع وبين مختلف الأفراد والجماعات والقوى السياسية والاجتماعية، أي أن البناء الديمقراطي يتطلب تحديداً مؤسسياً وسلوكياً بمعنى أن الدول العربية التي يمثلها نسق سياسي ليبرالي لا بد وأن يرتبط به بالضرورة تغير سلوكياً يطرأ على النظام الاجتماعي وعلائقه المتعددة (أفقياً وعمودياً) وذلك يعبر في دلالته عن حركية المجتمع وتحولاته، هذه التحولات تشكل في مجملها استجابة إيجابية للمتغيرات الدولية التي لم يعد في مقدور أي مجتمع أو دولة عزل نفسه عنها، ولعل التحول الديمقراطي المعلن في الوطن العربي يعبر عن أهداف وتطلعات غالبية أفراد المجتمع العربي في بناء دولة وطنية حديثة، يشكل فيها السلوك الديمقراطي دلالة هامة وعلامة مائزة للتحديث والتنمية السياسية المعبر عنه في التعددية والديمقراطية.

إن إعلان التحول الديمقراطي يرتبط به مباشرة ضرورة وجود سلوك سياسي ديمقراطي من أهم مفرداتها: (التعدد، التنوع، المنافسة، المشاركة، تداول السلطة، التسامح، الحوار، الاختلاف، نبذ العنف..) وهي مفردات تدخل ضمن منظومة متكاملة تشكل وعياً ضدياً للتقليدية والعصبوية والتطرف وما يرتبط بهما من قيم ثقافية سلبية، كما أن محاولة بناء دولة مؤسسية ديمقراطية في الوطن العربي وترسيخ وجودها اجتماعياً وسياسياً لا بد وأن تتأسس معه ثقافة سلوك ديمقراطي ينتج من تجدد وتطور وعي الأفراد وفق عملية منهجية في جميع مجالاتها وميادينها وخاصة مجال التأسيس المعرفي لمفهوم الديمقراطية في وعي الأفراد والجماعات وذلك من خلال عملية التنمية السياسية وما تخلقه من توجهات سياسية وسلوكية يحملها الفرد تجاه النظام السياسي، وتجاه دوره كفرد فيه.

وفي هذا الصدد يعرف الأستاذ ليست النظام الديمقراطي، بأنه ذلك النظام الذي يوفر فرصا دستورية منتظمة لتغيير الحكام من أفراد وأحزاب، وبما أن هذا التغيير قد يحمل معه الانشقاق والتنافس الذي تفرضه الديمقراطية، الذي قد يهدد تماسك المجتمع، وان تجنب ذلك يستدعي وجود مجموعة من الشروط واحدة من أهمها هي الثقافة السياسية بما تعنيه من توفر نسق من القيم والمعتقدات، يجعل من وجود المؤسسات الفعالة والانتخابات والصحافة الحرة مقبولة على نطاق واسع- فتصبح بذلك العملية التي تشكل البعد الرئيسي في تجذر بناء الديمقراطية، ومعنى ذلك أن تتحول معاني وقيم الديمقراطية من أفكار وتصورات مجردة إلى وعي مدرك لدى الأفراد والجماعات التي تحول ذلك الوعي إلى سلوك ممارس في الواقع المعاش فتترسخ الديمقراطية لديهم كسلوك ممارس؛ بمعنى تصبح الديمقراطية ليس فقط منهجا للحكم بل وأسلوب للحياة¹.

في هذا السياق يكون السؤال الذي يطرح نفسه علينا هو ما مصادر اكتساب السلوك الديمقراطي؟ وأين وكيف نتعلم الممارسة السليمة الديمقراطية؟

يتوخى هذا المقال عرض ومناقشة مسألة السلوك الديمقراطي في الوطن العربي من خلال البحث في بعض الأساليب غير التقليدية للمشاركة السياسية، لكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى واقع الحياة السياسية في الوطن العربي.

أولا، واقع الحياة السياسية في الوطن العربي:

لم تخرج المنطقة العربية من دائرة اهتمام القوى العالمية الفاعلة، منذ بداية مرحلة الاستعمار وتفكك الدولة العثمانية، وكان هذا الاهتمام يترجم في كل مرحلة في الشكل الذي يتناسب مع أهداف هذه القوى ووفق ما تتيحه التوازنات والخصوصيات التاريخية، وكانت العناصر الجديدة؛ الداخلية والخارجية التي تطرأ في كل مرحلة، تلقي بظلالها على طبيعة التشكيلات السياسية والاجتماعية وتطرح مهمات وتحديات أمام المجتمعات العربية في بنيتها وآفاق تطورها، حيث انه منذ بداية التسعينات من القرن العشرين اتخذت الإستراتيجيات الغربية تجاه المنطقة طابعا مميزا، حكمته جملة من الظروف الناتجة عن تحولات كبرى حصلت في العالم، وعن مآلات المرحلة التاريخية السابقة التي عاشتها المنطقة، ناهيك عن جملة التغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي لدول الوطن العربي².

تميزت الساحة السياسية العربية بالتنوع من حيث طبيعة الأنظمة السياسية، من أنظمة ملكية دستورية (الأردن والمغرب) وأخرى غير دستورية (السعودية)، إمارات دستورية (قطر، الكويت والإمارات العربية) وأخرى غير دستورية (عمان مثلاً)، وجمهوريات (سوريا، العراق، لبنان، مصر والجزائر) وجمهورية (ليبيا سابقاً) ودولة منهاراً (الصومال)، كما تتميز أنظمتها أيضاً بالتنوع بين أنظمة توافقية (لبنان) وأخرى رئاسية أو شبه رئاسية (الجزائر، تونس، مصر، العراق سوريا) وبرلمانية (الأردن والكويت) مع غياب أية مؤسسات تمثيلية في حالة السعودية،³ وتدحرج موريتانيا بين أنظمة المشاركة السياسية. والحكم العسكري.

لقد شهدت الساحة السياسية العربية خلال العقدين الأخيرين، العديد من التطورات السياسية التي أبدى معظمها تراجعاً في التوجهات التسلطية وتنامياً في التحولات الديمقراطية، ضمن إطار ما سُمي بالثورة الديمقراطية العالمية، وعلى الرغم من أن الديمقراطية في الوطن العربي ظلت إلى وقت طويل وربما ما زالت شعاراً يرفع على نطاق واسع، ومفهوم يكتنفه الكثير من الغموض، مما قد لن يمكن لهذه الدول الاستفادة من هذا المد الديمقراطي، وبالتالي إمكانية خسارة ما يتيح المنهج الديمقراطي في الحكم من إمكانيات وآليات، إذا لم تتوجه قُدماً وبشكل جدي نحو تبني آليات الديمقراطية والعمل على ترسيخها⁴، لان التحول الديمقراطي يعني استئصال النظم التسلطية والتوجه إلى نظم ديمقراطية قائمة على التعددية، بما يسمح إقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية والاختيار الشعبي الحقيقي، والانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة والاعتراف بوجود معارضة، فتؤدي إلى عملية تغيير دوري للحكومات ومراقبتها والسماح للعمل الحزبي⁵.

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي، حيث توصلت الأدبيات المعاصرة إلى عدد من الأسباب المشتركة، ساهمت في التحول نحو الديمقراطية، تمثل أهمها على المستوى الداخلي في: فشل التجارب التسلطية في إرضاء التطلعات الشعبية بما قادها إلى أزمة شرعية، ثم الإطاحة بهذه النظم⁶، ذلك أن التطلعات الشعبية المتزايدة وما يترتب عنها من مطالب سياسية اجتماعية واقتصادية متزايدة يتزامن مع عدم قدرة النظام السياسي القائم على إشباعها، وعدم وجود مؤسسات تمثيلية متعددة تعمل على استيعاب تلك المطالب وتجميعها ومحاولة تلبيةها، فإن ذلك سيؤدي في النهاية إلى مزيد من الإحباط الاجتماعي وسيبرز معه الغضب غير المنظم، الذي يهدد النظام القائم ككل، وعلى

العكس فإن استقرار النظم السياسية الغربية، كان مرتبطاً إلى حد كبير بعملها على إرضاء التطلعات الشعبية المتزايدة، بفتح باب المشاركة السياسية وإتاحة الفرص أمام المواطنين والأحزاب السياسية والجمعيات، للتعبير عن مطالبها المختلفة والكفاح من أجل تحقيقها، وساعدها في ذلك النمو الاقتصادي مما ضمن لها شرعيتها واستقرارها لفترات زمنية طويلة.

أما على المستوى الخارجي فإن التوجه نحو الديمقراطية، كان بسبب طرح الولايات المتحدة ودول أوروبا، بواسطة المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية، أسطوانة التحول الديمقراطي والعزف عليها باستمرار حيث ربطت هذه الدول تقديم معوناتها الاقتصادية أو الانضمام إلى مختلف المؤسسات الدولية، بشروط أساسية أهمها، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان والحرية.

ثانياً، مقومات السلوك الديمقراطي:

سنركز هنا على ثلاث مقومات رئيسة للسلوك الديمقراطي هي:

1. الوعي الديمقراطي:

إن تطور السلوك الديمقراطي في البلاد العربية مرهون إلى حد كبير بانتشار الوعي الديمقراطي في صفوف الأمة والمجتمع، حيث إنه لا يمكن أن يتحقق تحولاً ديمقراطياً دون وعي عميق بضرورة الديمقراطية وأهميتها ودورها في إخراج المجتمعات العربية من المآزق الكبرى التي تعانيها على مختلف الأصعدة والمستويات، والوعي يبدأ بالاهتمام كثقافة وآلية وطريقة ومنهج في إدارة الأمور والقضايا، وبمفهوم عميق للعبة الديمقراطية ومقتضياتها؛ بحيث يجب أن يكون سلوك الخاص العام منسجماً ومتطلبات الديمقراطية، ويتجذر هذا الوعي بضرورة الالتزام بكل مقتضيات الديمقراطية، بحيث تقبل النتائج حتى ولو كانت ضد المصالح الخاصة والضيقة، وعبر هذه العملية يتحقق الوعي الديمقراطي كأحد الشروط الأساسية لإحداث تحول ديمقراطي - سلمي - في مجتمعاتنا العربية، ومهمة النخبة المؤمنة بالديمقراطية في هذا المجال هي العمل على تعميم هذا الوعي وتعميقه بمختلف الوسائل في الواقع المجتمعي.

2. الثقافة الديمقراطية:

إن تعميق وإنضاج السلوك الديمقراطي في واقعنا المجتمعي العربي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطية، تؤكد على القيم الكبرى الحاضنة والحاملة للديمقراطية، وإلى قيم ثقافية تحترم الآخر بكل تجلياته وعناوينه وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان، فبوابة تعميق الخيار الديمقراطي هي تجذير الثقافة الديمقراطية في الواقع المجتمعي، وذلك لأن الديمقراطية ليست أشكالاً سياسية أو إجراءات قانونية فحسب، وإنما هي قبل كل ذلك ثقافة تقبل المغاير وتحترمه، تؤمن إيماناً عميقاً بأن الحقائق الإنسانية والسياسية نسبية، وأنه لا يمكن احتكارها من قبل أي طرف.

وهي ثقافة تشجع وتدفع الجميع للمشاركة في المجال السياسي باعتباره مجالاً عاماً، ومن حق أي مواطن أن يشترك فيه ويتبوأ مواقع قيادية فيه، لذلك فإن السلوك الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة مستمرة ترفع الواقع بأفكار وتصورات ناضجة، تحتضن هذا الخيار وتدافع عنه ضد كل النزعات والتوجهات التي تحول دون تطور الخيار الديمقراطي في مجتمعاتنا، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تنمية التجارب الأهلية والتطوعية والمدنية في الوطن العربي، لأنها تساهم في توسيع المجال العام، وتحد من تعول الدولة، وتعمق من خيار المشاركة والتداول والمسؤولية العامة⁷.

والواقع أن عملية استنبات وإنضاج القيم الديمقراطية وتطوير وتفعيل السلوك الديمقراطي لم ولن تكون عملية سهلة المنال أو محددة الأدوار والمسارات، لأن المراد يتعدى كثيراً محيط السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع ليطل البنية الثقافية للمجتمع برومتها، وهي بنية معقدة المكونات والتفاعلات وزاخرة بالتغيرات ومهددة بالمضادات اللاديمقراطية، كما إن المطلوب هو السعي لتكريس ثقافة حقيقية متجذرة في نفوس الأفراد وليست طارئة أو سطحية، يكون ديدنها التعقل وسياق فعلها التجربة والتصحيح لتلافي ما قد تفرزه الذهنيات والقيم التقليدية من مضادات معاكسة للمسار الديمقراطي، وفي هذا المضمار الحساس تبرز أهمية التربية والتعليم لتقليص الفجوة بين الفضاء النظري والواقع التجريبي لعملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي.

3. الإرادة الديمقراطية:

إن تحقيق الديمقراطية في الواقع الاجتماعي العربي لا ينجز صدفة أو بعيداً عن الإرادة الإنسانية، بل هو وليد للجهد البشري المتجه صوب إنجاز هذا التحول، كما أنه وليد الإرادة الإنسانية التي تقاوم كل الاحباطات والعقبات، وذلك من أجل الوصول إلى حياة ديمقراطية جديدة، ولودرسنا كل تجارب التحول الديمقراطي في العالم المعاصر نجد أن إرادة الشعوب والمجتمعات الدور المركزي في هذه العملية، فلا يكفي أن تحمل ثقافة تفضل نظام الديمقراطية على نظام الاستبداد، وإنما هذه الثقافة بحاجة إلى إرادة إنسانية تمتلك الاستعداد التام لترجمة هذه الثقافة ومواجهة كل آثار الاستبداد في الحياة الثقافية والسياسية، فالتحولات الإنسانية دائماً بحاجة إلى إرادة إنسانية متواصلة، ولا يكفي في مثل هذه التحولات، أن تدرك أهمية الديمقراطية أو الفوائد المرجوة من تحقيقها، بل لا بد من وجود إرادة اجتماعية تعمل على هذا التحول، وتحمل صعب العملية، وتتجاوز كل احباطات الواقع والتباساته وتلم بكل متطلبات الفعل الديمقراطي.

والديمقراطية لا تنال بالخطب الرنانة والشعارات البراقة، بل بفعل اجتماعي متواصل، يتجه صوب تأسيس البنية التحتية لمشروع الديمقراطية في الواقع الاجتماعي، وإن التحولات الديمقراطية التي تتم بعيداً عن الإرادة الاجتماعية والشعبية، تفتقد العمق السياسي والاجتماعي الذي يسندها ويجذرهما ويجعلها حالة سياسية وثقافية واجتماعية لا يمكن التراجع عنها لأن حقيقة الديمقراطية هي أنها تنظيم اجتماعي - سياسي شامل لا بد من أن يقوم على عدد من الركائز الأساسية منها ثبات النظام الدستوري والقانوني وتأمين الحريات العامة وتعميق الديمقراطية المنظمة وتجذرهما من خلال أحزاب حقيقية متنافسة، وبناء توافق يشمل كحد أدنى فكرة التبادل السلمي للسلطة واستبعاد آلية الانقلاب السياسي أو العسكري، وقبول الجيوش للسيادة المدنية بصورة مستقرة، ودخول المجتمع ككل إلى المعتزك السياسي بصورة منظمة، وغير ذلك من المؤشرات، فلا ديمقراطية حقيقية بدون إرادة مجتمعية، تطالب بها وتدافع عن قيمها، وتضحي من أجل تكريسها في الواقع الخارجي.

ومن خلال هذا الثالوث (الوعي-الثقافة-الإرادة)، تتشكل الظروف الذاتية والموضوعية للعملية الديمقراطية، فالامتزاج الرشيد بين هذه القيم يوفر إمكانية الانطلاق في خطوات عملية متواصلة في مشروع الديمقراطية، فالممارسة الاجتماعية والسياسية تستند إلى وعي عميق بالديمقراطية، وثقافة توضح سبل ترجمة هذا الوعي إلى برامج عمل ومشروعات سلوك، وبهذا

تضيف الممارسة خبرة وتجربة تزيد من فرص النجاح، وتبدد كل أسباب الإحباط والتوقف عن التقدم والتطور.

ثالثاً، آليات المشاركة السياسية في الوطن العربي:

إن إشكالية المشاركة بمعناها العام تشير كما يرى ليونارد بايندر إلى تحديد كيفية الاشتراك في العملية السياسية 8، وفيما يتعلق بأبعادها في أنظمة الحكم العربية، فتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الأقطار العربية عند الاستقلال بدأت بديمقراطيات على النمط الغربي، ومثل ذلك ما يسميه د. سلامة غسان "اللحظة الليبرالية" في الوطن العربي 9، فالدولة أو السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي كانت توجهها وتمنحها السلطة والنفوذ.

وفضلاً عما تقدم فقد أسهمت جملة من الأسباب في تعميق إشكالية المشاركة في أنظمة الحكم العربية، ولعل أهمها يتمثل في وصول العسكر للحكم، والانعطاف نحو الحزب الواحد، وضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية، وانحسار دور الطبقات والقوى الاجتماعية وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية (ومحاولة الاعتماد المكثف على الكاريزما)، وبدرجة أهم ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة (مؤسسات المجتمع المدني) أو تغييب أدوارها، واتصاف المشاركة بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية أحياناً وكونها أقرب إلى التعبئة منها إلى المشاركة في أحياناً أخرى.

وفي واقع الحال فإنه في لب الثقافة السياسية الجديدة ينطوي مفهوم نظري مركزي يؤسس للشرعية السياسية بوصفها تلك التي تتحصل برضي الشعب وحرية اختياره من حيث هو مصدر للسلطة والتشريع في النظام المدني الحديث، وزادت هذه الأهمية تفاقماً مع تنامي القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة السياسية من أجل توزيع عادل للثروة الاجتماعية، لكن عجز المؤسسات السياسية في الوطن العربي عن استيعابها وتلبية مطالبها، وانعدام قنوات الاتصال ما بين الحكام والمحكومين جعل أن الجماعات المعارضة وجدت في المجال الديني مجالاً بديلاً لممارسة السياسة وللتعويض عن غياب أو مصادرة المجال الطبيعي للاتصال الصحي بينها وبين النخب الحاكمة، ولجأت جماعات أخرى إلى العنف للتعبير عن مطالبها، وهذا التسلسل عرض الاستقرار السياسي للتصدع.

لذا كان من الضروري امتصاص هذا الغضب الذي بدأ يمس شرعية النخب الحاكمة ويشكك في وطنيتها ويسحب ثقة المواطنين منها، فلجأت أنظمة الحكم إلى الإسراع بفتح المسار الطبيعي للانفراج، وكانت عملية التحول الديمقراطي مخرجاً يبعد شبح الحرب الأهلية ويقضي على قوافل التمرد والعصيان، وبقيت العملية السياسية مغلقة أمام المشاركة السياسية على الرغم من خطاب التحول الذي حملته معظم أنظمة الدول العربية، فلم يسفر هذا التحول عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى مراكز اتخاذ القرارات، وانتفاء السياسات العامة، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي؛ مثل تأسيس تعددية لأحزاب لا تجد طريقها للسلطة، وحملات انتخابية ديمagogية ومناقشات بيزنطية داخل مجالس منتخبة، لكنها رهينة للحزب المسيطر، ومعارضة هزيلة تستعمل في المناسبات وفاقدة لإبداء النقد والتأثير.

وفي ظل هذا النمط فإن قدرة المشاركة السياسية تتعطل وتتضاءل وتندم، وهذا لهشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، فهي لا تعدو أن تكون أشكالاً صورية تجميلية لهذه النظم وغير قادرة على تمثيل الشعب وتمكينه من المشاركة السياسية، كما فشلت هذه المؤسسات في بلورة المصالح وتجميعها مما ينعكس الدور الفعلي للبيروقراطية حيث تمس في قدرتها على الإدارة المحايدة، فتميل إلى أن تصبح متعددة الوظائف، تتولى بلورة وتجميع المصالح وتتحول عندئذ من جهاز للخدمة العامة إلى جهاز حكم.

إن هذه التناقضات ما بين الشعار والخطاب، وما بين القانون والواقع، وما بين المؤسسة وأدائها، هي مؤشرات ومظاهر الحالة المرضية للمشاركة السياسية في الوطن العربي، وهذه الحالة جعلت من المجال السياسي في هذه الدول يشهد تراكمًا هائلاً من وقائع التدمير والتقويض، نتيجة جنوح التناقضات السياسية إلى التعبير عن نفسها من خلال العنف الرمزي والمادي، ودخلت السياسة منطقة الاستنزاف، وعاش عدد من هذه الدول ظاهرة العنف السياسي وأصبح سلوك وآلية من آليات التعبير والمشاركة.

أ. المشاركة السياسية من خلال الأساليب التقليدية:

تعتبر المشاركة الواسعة للمواطنين في العملية الديمقراطية من أهم الشروط لنجاح وترسيخ العملية الديمقراطية، من خلال استخدام حق التصويت، والعضوية الإيجابية في الأحزاب وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ففي غياب المشاركة على أوسع نطاق ممكن يتم اتخاذ القرارات السياسية بعيدا عن رغبات وحاجات الإرادة العامة أو غالبية الشعب، وعلى مستوى الحزب إذا غابت مشاركة أعضائه وقواعده تقع إدارة الحزب فريسة سهلة للقيادة، كما أن إحجام المؤهلين والقادرين عن السعي للوصول إلى مسؤولية الحكم أو النيابة يعرض الديمقراطية إلى حالة فقر مجهزة لعملية اختيار الأفضل والأحسن والأجدر بالنيابة عن الشعب. 10

1. الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية:

إذا كانت المطالبة بالمشاركة السياسية لدى قطاعات متزايدة وأكثر اتساعا من السكان تمثل إحدى الملامح الأساسية للتحديث والتنمية السياسية، فلا شك في أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية والأكثر ملائمة لتحقيق تلك المشاركة، فظهور الأحزاب السياسية نفسها يمكن أن يركى لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة والمشاركة فيها، طالما أنها توفر لديهم التوقع أو الطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم وليس بمجرد أصولهم الاجتماعية أو الطبقية، ولذلك كان من المعتاد أن يواجه الحكم الحزبي القائم حديثا عقب فترة من القمع السياسي بتزايد الميل للمشاركة وليس بنقصانه 11.

إلا أن مجرد وجود الأحزاب أو النظام الحزبي لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية ولكن -على العكس- هناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية التي تتمثل استجابتها للمطالب بالمشاركة في قمع تلك المطالب والحد من المشاركة، وإذا كان أبرز دوافع تلك الاستجابة الراضية للمشاركة هو الحفاظ على مكتسبات الطبقات المسيطرة وامتيازاتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية.

والأكيد أن التعددية السياسية لا تكفي بوجود عدد من الأحزاب السياسية بقدر ما يجب أن تكون مستقلة ومبادرة وفعالة، أي قادرة بأن تنشأ معارضة سياسية لضبط عمل السلطة السياسية بالمراقبة وبفرض المسؤولية بالجزاء... وخاصة في إحداث دوران فعلي للنخب بشكل يحدث تداول سلمي على السلطة ويمكن فعليا للمواطنين من بناء مشروعية سياسية قوامها

المواطنة¹²، فالبلدان العربية كافة تواجه تحديات التحول نحو الديمقراطية، مما دفع كثيرا من الأحزاب والحركات السياسية العربية على مختلف اتجاهاتها لتبني مراجعة عميقة لتجاربها السياسية بما يتناسب مع متطلبات التحول الديمقراطي.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تمثل شرطا أساسيا لوجود الديمقراطية فإن العمل الحزبي في مختلف البلدان العربية يعاني من الضعف الشديد، إما بسبب حظره وعدم الاعتراف به، أو تكبيله بقيود استثنائية، أو التضييق عليه من قبل السلطات أو الأحزاب الحاكمة، وقد أدى عدم احترام النظم الحاكمة لأحكام الدستور والقانون وعدم الالتزام بآليات التداول السلمي للسلطة إلى الإخفاق في بناء مجتمع سياسي يمتلك مقومات الاستقرار والنمو، وإلى استمرار ممارسات النظم السياسية التسلطية التي همشت المشاركة المجتمعية عموما والمشاركة السياسية خصوصا، وساهمت في العديد من التجارب إضعاف مؤسسات الدولة نفسها، وتعرض سلامة وحدتها الكيانية واندامها الوطني والاجتماعي للضعف والمخاطر، وإلى فشل برامج التنمية والمشاركة، وإلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية، وفي مقدمتها حق التجمع والتعبير والمشاركة السياسية.

إن نظام التعددية الحزبية والسياسية يمثل الإطار المؤسسي الرشيد لتسوية الخلافات الفكرية والسياسية بين الأحزاب، وبناء مجتمع سياسي حيوي ومستقر تستطيع فيه كافة الأحزاب والحركات أن تتداول على السلطة بشكل سلمي في ظل سيادة القانون، وإزاء ذلك يمكن للأحزاب والحركات الديمقراطية العربية التي تعمل من أجل تحقيق غاياتها أن تسهم في تعزيز السلوكيات الإيجابية للممارسات الديمقراطية، وتذليل الكثير من المشاكل التي أعاقت تلك العملية، وفي مقدمتها الصراع غير المنظم على السلطة، الذي يفضي في كثير من الأحيان إلى استعمال العنف والعنف المضاد¹³.

وبالنظر للخارطة الحزبية في العالم العربي، يمكن القول بأنه باستثناء الكويت ولبنان وأحيانا الأردن التي يكون للأحزاب السياسية دورا فعليا في تحديد طبيعة السلطة التنفيذية وحدودها الوطنية ففي كثير من الأحيان نجد تمركز لثقل سياسي عند حزب أو كتلة من الأحزاب بشكل يعيق إمكانية بروز نظام سياسي ديمقراطي: حزب الشعب في سوريا، الحزب الوطني الديمقراطي - سابقا - في مصر التجمع الدستوري الديمقراطي - سابقا - في تونس والتحالف

الرئاسي في الجزائر، أما في المغرب فإن تعددية الأحزاب تبقى خانعة للحدود السياسية التي يقرها المخزن، مما يفرغها من أي محتوى ديمقراطي.

2. الانتخابات والمشاركة السياسية:

إذا تأملنا العملية الانتخابية في الوطن العربي فإن نجد أنها تقع على خلفية واقع عربي يتشكل من ثلاث أبعاد أساسية:

يتمثل البعد الأول في أن العالم العربي ليس عالما متجانسا، بحيث نقول أن العملية الانتخابية تتم وفق صيغة واحدة، بل على العكس من ذلك فإننا نجد أن هناك ثلاث تجمعات قومية على الساحة العربية التجمع الأول: مجموعة النظم المستبدة، وبرغم أنها في غالبها نظم جمهورية على رأسها العسكر ومنها (مصر - سوريا السودان - تونس - الجزائر...) هذه الأنظمة تمارس العملية الانتخابية بهدف إرضاء العالم الخارجي، بينما تبدع في التزوير، التجمع الثاني: وعلى الرغم من أن العملية الانتخابية لا تتم وفق المعايير الفردية أوحى حسب المتطلبات التي يفرضها الفكر السياسي النظري إلا أنها تخلق - مقارنة بسابقتها - تراكما وشفافية في الممارسة الديمقراطية، ومن المدهش أن غالبية هذه المجموعة ممالك عربية نذكر منها (المغرب - البحرين - الأردن - الكويت) والمدهش أيضا أن ملوك هذه الممالك تلقوا تكوينا غربيا، التجمع الثالث: ويتشكل من المجموعة الخليجية التي تضم الدول النفطية عموما (السعودية - الإمارات - قطر...) فعلى الرغم من البنية القبلية والأبوية القوية بدأت هذه المجتمعات تشهد بدايات لتشكيل مجتمع سياسي حديث ومعاصر وشفاف.

البعد الثاني لفهم العملية الانتخابية في الوطن العربي عموما يتمثل في تأثير البنية الاجتماعية لهذه المجتمعات المتمثلة في الأبوية القبلية بالأساس، وترتيب الكائنات في القبيلة ذو طبيعة أبوية، وذلك رغم معدلات التعليم والتنوير العالية.

أما البعد الأخير فيتصل بتأثير المتغير الخارجي على العملية الانتخابية، ويتحدد هذا التأثير في عدة اعتبارات أساسية تتمثل في اختيار الاتحاد السوفيتي، التكتلات الدولية...

إن الانتخابات العربية كثيرا ما يؤخذ عليها أنها تفتقد للصفة الديمقراطية سواء من حيث عدم احترام الآجال الدستورية بتمديد العهدة كما وقع في تونس، أو بمنع الأحزاب والجماعات المعارضة من الترشح كما يقع في أغلب الدول مثل سوريا ومصر وتونس... أوحى بخلق شروط

تعجيزية لا تمكن الأحزاب المعارضة من تقديم مرشح لها. ومما يضيفي الصفة غير الديمقراطية على هذه الانتخابات هورتورث الحكم للأبناء بعد الآباء كما وقع في سوريا (مع عائلة الأسد) غير انه لم يحصل كما خطط له في كل من مصر (مع جمال مبارك) أو في ليبيا (مع سيف الإسلام القذافي).

وحتى وإن وقعت هذه الانتخابات، فالنتائج المبالغ فيها (99.99%) تؤثر إلى غياب النزاهة في عمليات التصويت، الفرز أو الحساب... وفي كثير من الأحيان تستخدم حتى القوة الأمنية لمنع المنافسين من التصويت، ناهيك عن منع الملاحظين الدوليين وعرقلة ممثلي الأحزاب من المشاركة في الرقابة الانتخابية.

3. المجتمع المدني والمشاركة السياسية:

إن الحديث عن دور المجتمع المدني في الدفاع عن الديمقراطية وترسيخها ظاهرة حديثة في سياق تطور النظام السياسي العربي، فالنخب السياسية اليسارية والقومية والإسلامية التي تزعمت المعارضة منذ الستينات لم تكن تضع الديمقراطية في مطلع أهدافها، ولم تكن تولي أي اهتمام بمقولة المجتمع المدني، وبدأت هذه الظاهرة تبرز تدريجياً مع سلسلة الأزمات التي واجهتها " الدولة الوطنية " في معظم البلاد العربية مع مطلع السبعينات، فهذه الدولة ظنت بأنها قادرة على أن تتولى بمفردها تحقيق جميع المطالب المادية والمعنوية لمواطنيها، من شغل وتعليم وصحة.

وبما أن معظم أنظمة الحكم في العالم العربي، تأسست وفق ثقافة سياسية تؤله الحاكم والزعيم وتعطي الأولوية للدولة على حساب المجتمع، فقد ترتب عن ذلك نزوع مستمر من قبل السلطة نحو احتواء المجتمع بل وابتلاعه، وتجسد ذلك في واقع قانوني وسياسي ساهم بشكل رئيسي في تعطيل وتأخير ولادة مجتمعات مدنية ناضجة وفاعلة، وتسبب أيضاً في إصابة معظمها بعاهات شوهت عملية تأسيسها، وأثر سلباً على نسق نموها وعطل الكثير من طاقاتها، ومن هذه الزاوية كان من الطبيعي أن يقترب مسار استكمال تشكل المجتمعات المدنية العربية بمدى تقدم مسارات التحول الديمقراطي قطرفاً وإقليمياً، وهو ما جعل الاستقلالية وحرية تشكل الجمعيات والدعوة إلى مراجعة القوانين المقيدة لنشاطها تحت أولوية قصوى في برامج واهتمامات النشطاء والفاعلين الاجتماعيين والديمقراطيين في العالم العربي خصوصاً بعد موجة الانتفاضات الشعبية الحالية في العديد من البلاد العربية، ونجاح ما يسمى بالثورة في كل من تونس ومصر.

وحسب مؤسسة IDEA لا يوجد ولا مؤشر إيجابي يدل على وجود حركة مدنية تؤسس لرأسمال اجتماعي مستقل ومبادر في الوطن العربي... ولكن فقط لجمعيات تعيش على كاهل الدولة وتخدم مصالح من يحكم وتدافع عن مواقفهم وليس على مطالب وحاجات المواطنين.

ب. بعض الأساليب غير التقليدية للمشاركة السياسية في الوطن العربي:

نظرا لضعف دور القنوات السياسية الرسمية في عملية المشاركة السياسية؛ فقد اتجهت بعض الفئات الاجتماعية في الوطن العربي إلى المشاركة من خلال بعض الأساليب غير التقليدية؛ مثل: أعمال الاحتجاج الجماعي (المظاهرات، الإضرابات والاعتصامات)، والعنف السياسي، وذلك بهدف توصيل مطالبها للحكومة أو إعلان الرفض لقرارات وسياسات اتخذتها الحكومة، بما يحقق مصالح فئوية خاصة بهذه الفئات أو مصالح عامة¹⁴.

وإذا كانت الأشكال التقليدية السابقة تمثل التعبير الحضاري والسلمي عن السلوك السياسي وعن الحراك الاجتماعي المتمسك بالوحدة الوطنية والمتطلع إلى آفاق الأمل بمواصلة المسعى الديمقراطي الكفيل لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، فإن ظاهرة التطرف والعنف السياسي التي طالت معظم مناطق البلاد العربية خلال العشرية الأخيرة لا تعبر عن آلية حراك اجتماعي إصلاحي محمل بالأمل، وإنما تعبر عن حركة راديكالية بائسة لدى التيار المتشدد، الذي اتخذ العنف كخيار وحيد حتى يتم تكريس الثقافة الأحادية الطابع في المجتمع.

ثمة شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون الأهداف أو دوافعه سياسية، رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى استخدام القوة المادية المرتبطة بها، ولذلك فإن أغلب الباحثين والدارسين يعرفون العنف السياسي بأنه "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية"¹⁵.

وتتعدد القوى التي قد تمارس العنف السياسي، كما تتباين بحسب طبيعة الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن تصور حركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به على النحو التالي:

1- العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم، وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له، وبممارسة النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والبوليس والمخابرات والقوانين الاستثنائية... الخ، ويعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف الرسمي أو الحكومي¹⁶.

2- العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة "العمال، الطلبة، الفلاحين، الأقليات، الأحزاب والتنظيمات السياسية... الخ"، إلى النظام أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والإضرابات والاعتقالات والانقلابات... الخ، ويعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي.

3- العنف الموجه من بعض عناصر أو أجنحة النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى، ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخبة، ويتخذ عدة أشكال منها: التصفيات الجسدية، والاعتقالات، وانقلابات القصر، وقد يصل الأمر إلى حد الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة، وقد يوظف الجيش والبوليس وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات.

4- العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية، وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات أو ليلقي بثقله إلى جانب أحد أطرافها ويطلق البعض على هذه الحالة اسم "العنف السياسي المجتمعي"¹⁷.

ويعتبر العنف أحد مظاهر السلوك السياسي والاجتماعي الحديثة في الوطن العربي، خاصة عندما لا توجد مداخل وطرق سلمية وفعالة للتغيير، كما أن العنف ظاهرة ليست حديثة على المجتمع العربي وقد لعبت دوراً كبيراً في التطورات الأساسية للمجتمعات، حيث شهدت المنطقة العربية منذ زمن بعيد انتشار العنف السياسي، ذلك مما قادها إلى مستويات خطيرة باتت تهدد بحروب دامية وحالات استنزاف شديدة لقوى المجتمع البشري، ويمكن ملاحظة ذلك في الأراضي المحتلة الفلسطينية والعراق والجزائر والسودان ومصر واليمن والآن اليمن وسوريا وليبيا، فظاهرة العنف السياسي في هذه المنطقة ظاهرة قديمة وليست طارئة، مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت في سدة الحكم أو في المعارضة أو قوات المقاومة وحتى بين القوى السياسية نفسها أي داخل أبنيتها وإطاراتها التنظيمية المجتمعية¹⁸.

مما سبق يتضح أن موضوع العنف السياسي ليس بالموضوع اليسير، لاسيما وأنه يدعو إلى اتخاذ موقف، كما أنه هناك عنفا وعنفا مضادا، ولذلك ينبغي التحديد، إذ ما يهمنا هنا هو معالجة قضية العنف كسلوك وعلاقته بالعمل الديمقراطي، فالمسألة ليست مسألة اختيار بين العنف أو العمل الديمقراطي¹⁹، بل السؤال هو لماذا لم يرسخ لدى العرب السلوك السلمي المؤسس للبناء الديمقراطي؟ بل وجد خارجه وباستمرار؛ أي التعويل على تغيير الواقع القائم بعنف، وإطلاق العنان لقوة وعناء لا يضبطهما ضابط²⁰.

قد يبدو أن قضية العنف وعلاقته بالعمل السياسي قضية حديثة، ومع ذلك فهي قضية قديمة أيضا، خاض فيها المفكرون القدماء والفقهاء بوجه خاص، وكان سؤالهم يدور حول هذه المسألة: هل يلزم الخروج على حكم جائر وتغيير فكره بالقوة؟ هل يجب مواجهة سلطة قائمة فقدت شرعيتها؟ قلة هي التي أجازت ذلك، أما أغلب الفقهاء فقد أفتوا بالسلب، أي أن فقدان نظام حكم للشرعية لا يجب تغيير فكره باليد، وتبريرهم في موقفهم الغالب هذا هو ما يؤدي إليه الخروج على النظام القائم من "فتنة" أي وضعية "اللاسلطة" وإنه مهما يكن فإن وجود سلطة حتى ولو كانت جائرة هي أفضل من "اللاسلطة"، نعم هم قد شرطوا شرط "القدرة" لمن يتصدى لسلطة جائرة، بمعنى أن يكون قادر على إحلال سلطة بدل أخرى، نظام بدل آخر، دون الوقوع في فوضى "الفتنة" أو "اللاسلطة"، كما أن شرط "القدرة" هذا شرط تعجيزي، لأنه يتطلب ضمان مسبق لنجاح العملية، فإذا نجح أضفى الفقهاء على النظام الجديد صفة الشرعية، وإذا ما فشل فهولن يكون متوفرا على شرط "القدرة" الذي اشترطوه²¹.

إن معظم الأقطار العربية منذ مدة ليست قصيرة تشهد انتشارا متزايدا لظاهرة العنف السياسي وتسارع وتيرته إلى مستويات خطيرة، مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت قوى حاكمة أو معارضة، وأبين القوى السياسية نفسها، ولجأت إليها قوى اجتماعية للمطالبة بحقوقها ولتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية، لكن الأدبيات السياسية والثقافية انشغلت منذ فترة بعنف جديد اسمه "العنف الأصولي" الذي لجأت إليه جماعات وقوى وأحزاب إسلامية لمواجهة سلطة الدولة وإرغامها على الاستجابة لمطالبها، أو لإسقاطها وتأسيس بديل إسلامي عنها، وقد تم تناسي العنف اليساري أو اختفى من لائحة الحساب ليحل محله "العنف الإسلامي" وامتزج الموضوع بصعود القوى الإسلامية وتنامي قاعدتها الشعبية، وظهور أزمات أمنية وسياسية واجتماعية جعلت الدولة القائمة تتجه إلى استخدام العنف بشكل واسع، فباتت الحياة

السياسية العربية تعيش دورة من العنف لا تكاد تنتهي وسيطرها جس العنف على الخطاب السياسي والثقافي، وغدت المواجهة العنيفة صفة الممارسة اليومية الأكثر شيوعاً واستخداماً، سواء من جانب السلطة الحاكمة وأجهزة الدولة أو من الطرف المقابل، ولم يقتصر العنف على الممارسة المادية والفعل اليدوي، بل سرى بشكل واضح إلى الممارسة الفكرية والثقافية.

إن انعكاس العنف على العملية الديمقراطية في الدول العربية يشكل أهم المجالات البحثية التي يجب التركيز عليها، وذلك للمكانة التي يشغلها الدين في الثقافة العامة في المجتمعات العربية وازدياد دور الأحزاب والحركات السياسية التي ترفع شعارات دينية إسلامية في الخريطة السياسية في شتى أرجاء المنطقة، والعلاقة بين العامل الديني والتحول الديمقراطي هي علاقة متعددة الأبعاد وتختلف من سياق لآخر وفقاً للعديد من الاعتبارات، مثل طبيعة العامل الديني، وطبيعة التحول الديمقراطي، والسياق الاجتماعي الذي تتم فيه عملية التحول الديمقراطي، كما أن تأثير العامل الديني يثير العديد من القضايا منها ثقافة الديمقراطية، حيث أن هناك مجموعة من المفاهيم والقيم والأفكار السياسية التي تشكل الديمقراطية وبدون توافرها تكون المؤسسات الديمقراطية نبثا مصطنعا لا يستند إلى جذور في الواقع الاجتماعي، وتليها المواطنة ومصدر الشرعية، وهذا ما اختلفت إزاءه مواقف وأفكار الجماعات الدينية الإسلامية، وأخيرا التمثيل السياسي وإقصاء وإدماج الأحزاب والجماعات التي تنتسب للإسلام في المؤسسات السياسية النيابية وكذا السماح لها بتكوين الأحزاب²².

متى يصبح العنف السياسي شرعياً، وما هي معايير شرعيته وحدودها؟

بداية يجب التأكيد أنه لا يوجد اتفاق بخصوص شرعية / مشروعية العنف السياسي، لعدة اعتبارات منها:

أن النظم والقوى التي تمارس العنف تتجه إلى تبريره باعتبارات قيمية وأخلاقية، فعلى سبيل المثال يبرر النظام السياسي ممارسته العنف ضد المواطنين أوضد فئات معينة منهم استناداً إلى دعاوى المحافظة على الأمن العام والنظام والقانون، وحماية النظام الاجتماعي من اعتداءات قوى وعناصر غير حريضة على المصلحة العامة، وربما العمل كأدوات لقوى أجنبية معادية، هدفها إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في الداخل، كذلك تطرح الكثير من النظم التي تمارس العنف ضد

مواطنيها شعارات براقعة مرنة مثل محاربة الإرهاب الذي تمارسه بعض الجماعات داخل الدولة، والحفاظ على الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي للدولة.

أما القوى غير الرسمية التي تمارس العنف، فتبرره بمنطق الدفاع عن النفس ضد اعتداءات النظام، والمطالبة بحماية الحقوق والحريات، وعدم وجود قنوات شرعية لتوصيل المطالب، أو عدم فاعليتها إن وجدت، ومن ثم ليس هناك طريق لتوصيل مطالبها والتخلص من أوضاعها المتردية - التي تعتبر النظام مسؤولاً عنها- سوى اللجوء إلى العنف، كما أن الاعتبارات الأيديولوجية تقوم بدور أساسي في تبرير العنف، ولذلك فقد يكون من المهم النظر إلى العنف في سياق الأطر الأيديولوجية للقوى التي تمارسه والتي تقوم بتبرير العنف الذي تمارسه باعتبارات اجتماعية الاستغلال الطبقي "أودينية" الخروج عن تعاليم الدين"23.

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة، تبدو صعوبة الحسم في موضوع شرعية / مشروعية العنف السياسي لان المسألة تحكمها في نهاية الأمر اعتبارات قانونية متداخلة ومتشابكة، وثمة عدة ملاحظات يمكن طرحها بخصوص قضية شرعية / مشروعية العنف السياسي.

أولها، أنه ليس من المفضل بصفة عامة منطقيًا وأخلاقيًا واجتماعيًا الاعتماد على العنف كأسلوب للتعامل السياسي بين الحاكم والمحكوم، لما قد يترتب على ذلك من فوضى وفتنة وخسائر وشيوع حالة من عدم الاستقرار وفقدان الأمان والأمن، ويفترض هذا المنطق بدهاء وجود إطار قانوني وسياسي يحدد ضوابط الاستخدام الرسمي للقوة من قبل النظام الحاكم، ووجود قواعد واضحة ومقبولة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم تتضمن تقنينًا للحقوق والواجبات وتنظم عملية الاستخدام الرسمي للقوة بحيث تحوّل دون تجاوز السلطة اختصاصاتها وجورها على حقوق المواطنين وحرياتهم24، هذا إلى جانب وجود قنوات وسيطة فعالة تستطيع القوى السياسية المختلفة من خلالها أن تعبر عن نفسها وتوصل مطالبها بشكل سلمي ومنظم، وفي ظل غياب مثل هذه القواعد وتلك القنوات، فإن القوى الراغبة والساعية إلى المشاركة في الحياة السياسية، قد تلجأ إلى العنف لتوصيل مطالبها وممارسة التأثير في النظام، ويصبح لجوؤها إلى العنف شرعيًا، لأنه يكون بمثابة رد فعلي لعنف بنياني ساهم النظام في إيجاده.

وثانيها، إذا كانت الدولة تمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة لحفظ الأمن والنظام والقانون، فإن ذلك يجب أن يستند علاوة على ما تقدم إلى وجود حالة سائدة من الأمن والاستقرار قوامها

تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وحماية الأمن العام في البلاد، وصون التكامل الإقليمي للدولة.

في إطار ذلك، فإن لجوء الدولة إلى العنف يصبح شرعياً ومشروعاً، لأنه سيكون ضمن ضوابط وحدود مقررة سلفاً، أما في حالة غياب المتطلبات السابقة فإن النخبة الحاكمة تفقد مبررات شرعيتها واستمرارها في السلطة، بحكم عجزها عن الوفاء بمتطلبات ذلك، وإدارة احتياجات المجتمع ويصبح للقوى السياسية والاجتماعية شرعية تحدي النظام الحاكم بالعنف.

وثالثتها، أن العنف السياسي غير الرسمي يمكن أن يؤدي وظيفة سياسية إيجابية متمثلة في دفع النظام القائم إلى البحث عن حلول جذرية للمشكلات التي يتولد عنها هذا العنف، وقد يكون العنف هو الأداة الأخيرة لتخليص الشعب من نظام بائد لم يعد مرتبطاً بمصالحه أو طموحاته. ورابعها، أن العنف قد يكون هو الطريق الوحيد للتحرر من استعمار أجنبي، وأولتخلص من

أوضاع تفرقة عنصرية ظالمة، أورد اعتداء خارجي، وفي هذه الحالة سيكون أداة لتحقيق أهداف سامية بلغة أخرى، يصبح العنف أداة مقبولة للتخلص من أشكال أخرى للعنف أكثر قسوة وضراوة²⁵.

خاتمة:

معظم الدول العربية اليوم تعيش حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار بين مكونات اجتماعية مختلفة، إذ هناك صراعات طائفية ومذهبية، بعضها انفجر حروباً أهلية دامية وطويلة، وبعض آخر محتدم ويهدد بالانفجار، وثالث هو تناقض كامن يمكن أن يتحول إلى احتقان وصراع أهلي، والحديث عن المشاركة السياسية في الوطن العربي في ظل هذه الأوضاع مرتبط أساساً بطبيعة نظام الحكم الذي هو في الأغلب الأعم من الوطن العربي نظام مغلق بأكثر من معنى، بمعنى أنه قائم على فئة سياسية ضيقة تتداول من دون سائر الفئات الأخرى، بمعنى أنه مغلق من على خارج اجتماعي يبدو منفصلاً عنه، بسبب أزمة التمثيل السياسي والاجتماعي التي يعاني منها، مما أدى إلى تحول النخب الحاكمة إلى أوليغارشيات معزولة، والنتيجة أن الحياة السياسية انتهت إلى الانسداد، كما أن هذا النمط من الإغلاق في نظام الحكم سمة من سمات الدولة التسلطية، وهو يعبر عن حالة غير طبيعية في صيرورة الدولة الحديثة، واستمرارها يهدد الكيانات السياسية

العربية بعواصف هوجاء من القلاقل والثورات والحروب الأهلية وهذا ما شهده مطلع سنة 2011 في تونس (سقوط نظام بن علي)، وفي مصر (تنحي مبارك)، وفي ليبيا واليمن والبحرين والمغرب وغيرها، نتيجة للثورات الشعبية التي شهدتها الوطن العربي، أو ما يسمى بـ"انتفاضة الشعوب" لأجل تغيير أنظمة الحكم المستبدة الجائرة المتسلطة الريعية، وغيرها من الشعارات التي رفعت، وهوما حصل بالفعل في مصر وقبلها تونس، ثم ليبيا واليمن والبحرين وسلطنة عمان والباقي آتي، لكن ما يهمنا في هذا الصدد هو طبيعة التحول وبأي وسيلة تم؟ ولا يسعنا في الأخير إلا القول بأنه وحده الزمن كفيل بتحديد مسار هذا التحول، هل سيكون في اتجاه الترسخ؟ أم على العكس من ذلك انتكاسة وتراجع؟

الهوامش:

- 1- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، مصر، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003، ص. 104.
- 2- سناء أبوشقرا، إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية: مقارنة مقارنة بين المبادرات الدولية والإقليمية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) بيروت: دار الوحدة، 2007، ص. 31.
- 3- عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيمز، النظم السياسية العربية المعاصرة، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص. 23.
- 4 - Mhand Berkouk: "The Arab World between 'oriental despotism' and 'liberal democracy': An American perspective", **The Diplomat**, June, 1996, pp. 20-21.
- 5- فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، ط1؛ الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص. 179.
- 6- هدى متيكس، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 2003، ص. 1410.
- 7- جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998، ص. 48.
- 8- ثامر كامل محمد، "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 251 (جانفي 2000)، ص. 120.
- 9- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي؛ مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص. 334.
- 10- معن أبونوار، في الديمقراطية الحديثة، عمان: المكتبة الوطنية، 1993، ص. 28.

- 11- أسامة الغزالي حرب، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، عالم المعرفة، عدد 117، (سبتمبر 1987)، ص173.
- 12 -Jean Leca: "Democratization in the Arab World: Uncertainty, vulnerability and legitimacy. A tentative conceptualization and some hypotheses", in Ghassan Salamé: "Democracy without democrats: The renewal of politics in the Muslim World", London: IB Tauris, 1996, pp.48-82 -
- 13- المركز الوطني لحقوق الإنسان، إعلان أسس الممارسة الديمقراطية للأحزاب والحركات السياسية، بيروت: المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2008، ص1، 2.
- 14- حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، ط1؛ القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص142.
- 15 Si Ahn Chung, Social Derelopment ond Palitical Violence, (Seoul:SeoulNationalUniversity Press, 1981), p. 12.
- 16 -George A. Lopez, The Stat eas Terrorist: The Dynamics of Governmental Violence (Westport:Greenwood Press, 1984). pp. 43 -44
- 17 - ضياء رشوان، "مدخل حول العنف.. والعنف الإسلامي: الحالة المصرية"، الوحدة، السنة 4، العدد 43، نيسان/ أبريل 1988، ص 174، 175.
- 18- ياسر أبوحسن، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، ط1؛ بيروت:مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008، ص12.
- 19-مجدي حماد، وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، ط2؛ بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص81.
- 20- علي أولمليل، "حول أسباب العنف السياسي"، العنف والسياسة في الوطن العربي، الأردن:منتدى الفكر العربي، 1987، ص17.
- 21- أسامة الغزالي حرب، العنف والسياسة في الوطن العربي، عمان:منتدى الفكر العربي، 1987، ص17.
- 22- شرين الديداموني، مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006، ص. 18.
- 23- ف. دينسيوف، نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، ترجمة: سحر سعيد، دمشق: دار دمشق، 1981، ص. 125.
- 24- عبد الله ناصف، السلطة السياسية: ضرورتها وطبيعتها، لقاها: دار النهضة العربية، 1983، ص129، 130.
- 25- إبراهيم إبراشي، "بين الإرهاب الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها"، الوحدة، السنة 3، العدد 2، تشرين لأول /أكتوبر 1986، ص135-146.

